

قياس أثر تطبيق مبادئ حوكمة شركات التأمين على جودة التقارير المالية *Measuring the impact of the principles of applying insurance company governance on the quality of financial reports*

محمد سعاد^{1*} ، أوكيدان سناء²

¹ جامعة عين تموشنت، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مخبر استراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي والسياحي SDSAT، (الجزائر)، souad.mohammedi@univ-temouchent.edu.dz
² جامعة عين تموشنت، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية، (الجزائر)، sanaa.oukebdane@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2023/11/10 تاريخ قبول النشر: 2024/01/25 تاريخ النشر: 2024/06/30

المخلص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر تطبيق مبادئ حوكمة شركات التأمين على جودة التقارير المالية، ولتحقيق هذا الهدف تم اعداد استبانة وتوزيعها على وكالات شركات التأمين العاملة في كل من ولاية (عين تموشنت، مستغانم، تلمسان، وهران)، حيث بلغ مجموع الاستمارات الموزعة 65 استمارة، تم استرداد 59 استمارة وقبول 54 منها، وتحليلها باستخدام Spss v.26.

وأظهرت نتائج الدراسة تبني شركات التأمين محل الدراسة مبادئ حوكمة الشركات ووجود أثر ضعيف لتبني هذه المبادئ على جودة التقارير المالية، وذلك من خلال مبدأ وحيد وهو الإفصاح والشفافية.
الكلمات المفتاحية: الحوكمة، شركات التأمين، جودة التقارير المالية.
تصنيف JEL : M48، G22.

Abstract: This research paper aims to study the impact of applying corporate governance principles on the quality of financial reports. To achieve this objective, a questionnaire was prepared and distributed to insurance companies' agencies operating in the following provinces: Ain Temouchent, Mostaganem, Tlemcen, and Oran. A total of 65 questionnaires were distributed, 59 were retrieved, and 54 were accepted. These questionnaires were analyzed using SPSS v.26.

The study's results showed that the studied insurance companies adopt corporate governance principles and have a weak impact on the quality of financial reports, mainly through the principle of disclosure and transparency.

Keywords: Governance, insurance companies, financial report quality.

Jel Classification Codes: M48, G22.

* المؤلف المرسل: محمد سعاد

1. مقدمة:

أصبحت الحوكمة من الموضوعات الهامة التي تطبق في الشركات الخاصة والعامة على حد سواء، ومما أدى إلى الكثير من المساهمين إلى فقد الثقة في الأسواق المالية ويرجع السبب إلى الإداريين القائمين على إدارة الشركات ومدققي الحسابات الذين لم يفصحوا عن القوائم المالية والمحاسبية التي تتضمنها الشركات المختلفة، والذي أظهر وجود خلل وعدم ثقة في التقارير المالية، وبالتالي بدأ هذا المفهوم يتسع أكثر فأكثر كلما ازداد تعثر بعض الشركات العملاقة.

ويمثل تطبيق مبادئ الحوكمة في قطاع التأمين أكثر أهمية من القطاعات الأخرى، نظرا لاحتواء شركات التأمين على مجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة لا توجد في الشركات الأخرى، حيث أصبح مفهوم حوكمة الشركات أكثر من الضروري في شركات التأمين لما لهذه الأخيرة من عمليات مالية معقدة، وخصوصية صناعتها المبنية على عنصر الثقة بين الأطراف ذات المصلحة، نظر لما لها من أهمية في حماية مصالح الأطراف الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالشركة، من خلال ضمان تقديم قوائم مالية تتسم بالمصداقية والجودة تساعد على اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بمصالحهم داخل الشركة.

من هنا يكمن صياغة إشكالية بحثنا في السؤال التالي:

✓ ما مدى مساهمة مبادئ حوكمة شركات التأمين في تحقيق جودة التقارير المالية لشركات التأمين الجزائرية؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة نطرح الفرضية الرئيسية التالية:

- يساهم تطبيق مبادئ حوكمة شركات التأمين في تحقيق جودة التقارير المالية لشركات التأمين الجزائرية، وتتفرع إلى الفرضيات الفرعية التالية:
- 1. يساهم مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية لشركات التأمين الجزائرية.
- 2. يساهم مبدأ اللجان المتخصصة في تحقيق جودة التقارير المالية لشركات التأمين الجزائرية.
- 3. يساهم مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تحقيق جودة التقارير المالية لشركات التأمين الجزائرية.

4. يساهم مبدأ دور أصحاب المصالح في الحوكمة في تحقيق جودة التقارير المالية لشركات التأمين الجزائرية.
5. يساهم مبدأ التدقيق والرقابة الداخلية في تحقيق جودة التقارير المالية لشركات التأمين الجزائرية.
6. يساهم مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية لشركات التأمين الجزائرية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات.
- التعرف على أثر تطبيق مبادئ حوكمة شركات التأمين على تحقيق جودة التقارير المالية لشركات التأمين الجزائرية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتفسير وتحليل معلومات الدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss v.26، ثم استخدام المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث وصياغة الفروض، والمنهج الاستقرائي لاختبار الفروض للتأكد من صحتها.

2. مراجعة الأدبيات النظرية:

1.2 مفهوم حوكمة شركات التأمين:

لا يوجد اتفاق موحد حول تعريف حوكمة الشركات، حيث تعددت التعاريف بتعدد وجهات النظر، سواء من طرف الباحثين المفكرين أو المنظمات. فالحوكمة من منظور منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD هي: "ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه إدارة شركات الأعمال، ويحدد هيكل الحكومة الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة، كما يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرار المتعلقة بشؤون الشركة، ويحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة عليها" (جوادي و بن عمارة ، 2019، صفحة 325).

وتعرف لجنة Cadbury البريطانية الحوكمة على أنها: "النظام الذي يدير الشركات ومن أجل الحفاظ على التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وبين الأهداف الفردية والمجتمعية، والهدف هو التوفيق بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع قدر الإمكان" (Ntim, 2017, p. 1).

أما حوكمة شركات التأمين فقد عرفتها وثيقة مبادئ التأمين الأساسية الصادرة عن الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين IAIS على أنها "الطريقة التي تشرف فيها مجالس الإدارة، الإدارة العليا على أعمال شركات التأمين، وتشتمل على نظام الشركات والشفافية والاستقلالية والمساءلة والمسؤولية والعدل والمسؤولية الاجتماعية، والإفصاح في الوقت المناسب والدقيق عن جميع المسائل المادية المتعلقة بشركة التأمين، بما فيها الوضع المالي والأداء والملكية" (International Association Of Insurance Supervisors, 2003)

وتأسيسا لما سبق نستنتج أن حوكمة الشركات عبارة عن مجموعة من الأنظمة الخاصة بالإشراف والرقابة على الشركات، وتنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح، بما يعمل على تحسين الأداء وتوفير القوائم المالية الخالية من الغش والأخطاء.

2.2 أسس تطبيق الحوكمة في شركات التأمين:

وضع الاتحاد الدولي لمشرفي التأمين إجراءات وقواعد يمكن على أساسها تطبيق مبادئ الحوكمة في قطاع التأمين وذلك من خلال:

أ. **وضع المتطلبات العامة لحوكمة شركات التأمين:** سنة 2004، أكدت الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين على وضع المتطلبات العامة لحوكمة شركات التأمين، مع تكليف مديري شركات التأمين بالمسؤوليات التالية (Najjar, 2013, p. 60):

- أخذ المسؤولية في قبول أنظمة ومبادئ الحوكمة والامتثال لها وإجراء تقييمات ذاتية سنوية تهدف إلى تقييم ومعالجة نقاط الضعف والقوة لديهم،
- وضع ميثاق يحدد مدونة قواعد السلوك وأخلاقيات العمل ووسائل تحقيقها، يجب أن يتناول الميثاق جوانب مختلفة مثل: المعاملات والعلاقات وإدارة المخاطر، والحد الأدنى من الملاءة وهامش رأس المال ومتطلبات الاحتياطي القانوني، والامتثال للقوانين والرقابة الداخلية؛

- الاشراف بحكمة على المديرين والمسؤولين التنفيذيين للتأكد من التزامهم بالسياسات والاستراتيجيات المذكورة في ميثاق الشركة؛
 - عقد اجتماعات منتظمة مع المديرين والمسؤولين التنفيذيين لمواكبة تدفق الأعمال والاطلاع على آخر التحديثات والقضايا؛
 - التأكد من أن جميع حملة الوثائق والموظفين والمساهمين يتم التعامل معهم بطريقة عادلة، وضمان الإفصاح عن المعلومات بطريقة شفافة.
- ب. إجراءات الرقابة على التأمين: يقوم تطبيق الحوكمة على إجراءات رقابية منها (سنجاق الدين، 2022، صفحة 1259):
- يتمتع مراقب التأمين بصلاحيات مطالبة مجلس الإدارة بوضع سياسات واضحة تتعلق بتعارض المصالح، والمعاملة العادلة للعملاء ومشاركة المعلومات مع أصحاب المصالح؛
 - يحق لمراقبي التأمين مطالبة مجلس الإدارة بالإفصاح الكامل في التقارير السنوية وفقا لمبادئ حوكمة الشركات وأهداف الشركة المحددة؛
 - من حق مراقب التأمين أن يطلب من مجلس الإدارة بالشركة تعيين ضابط اتصال للإشراف على العمليات التي تتم في الخارج، مع مراعات تشريعات الدولة، وتقديم تقرير دوري لمجلس الإدارة في هذا الشأن؛
 - يحق لمراقب التأمين أن يطلب من مجلس الإدارة بالشركة وضع سياسة مناسبة لمكافآت المديرين والإدارة العليا ومراجعة هذه السياسات بصفة دورية، وإبلاغ مراقب التأمين بهذه السياسة، مع الالتزام بما ورد في التشريعات بهذا الشأن.

3.2 مبادئ حوكمة شركات التأمين:

قام الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين بنشر العديد من التنظيمات واللوائح والإرشادات حول موضوع حوكمة شركات التأمين حيث أن أبرز جهودها في هذا المجال تمثلت في إصدارها للعناصر الرئيسية لحوكمة شركات التأمين عام 2008، وقامت بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في 2009، أين تم اصدار ورقة مشتركة حول قضايا الحوكمة في شركات التأمين، بهدف تقريب وجهات النظر والأفكار بين الجهات التنظيمية الدولية ووضع مبادئ قابلة للتطبيق في مجال التأمين، من أهم هذه المبادئ ما يلي (بلفظ وحمانة، 2020، صفحة 53):

1. **هيكل الحوكمة:** يجب على هيكل الحوكمة أن يعمل على رفع مستوى شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع دور القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الاشراف والرقابة والالزام بتطبيق القانون.
2. **أصحاب المصالح:** ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مصالح كل الأطراف خاصة المؤمن لهم كطرف خاص، بحيث يجب أن تضمن شركة التأمين تمثيل مجلس الإدارة لجميع فئات أصحاب المصالح (بلقط و حمانة، 2020)، واحترام حقوقهم القانونية، وتعويضهم عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وضمان حصولهم على المعلومات المطلوبة. (قورين، 2020، صفحة 188)
3. **مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:** تتمثل في المهام والسياسات التي يتوجب على مجلس إدارة شركة التأمين الإشراف والسهرة عليها، والتي من أجلها ضمان إدارة سليمة للشركة وسياسة مكافآت توظيف وتسيير كفاءة تضمن عدم تضارب مصالح أطرافها والرقابة على أدائها لتحقيق الأهداف المسطرة.
4. **اللجان المتخصصة:** يحرص مجلس الإدارة على وجود لجان تدقيق، حوكمة وإدارة مخاطر منبثقة عنه، تتضمن هذه اللجان المتخصصة أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين، مع ضرورة أخذ مجلس إدارة الشركة بالتوصيات التي تقدمها هذه اللجان.
5. **وظائف الرقابة:** تتمثل في أهم السياسات والاستراتيجيات التي تعتمد عليها شركات التأمين لإدارة ومواجهة المخاطر التي تتعرض لها، وتتم بالاستعانة بأطراف أكفاء مؤهلين ذوي خبرة ممثلين في الخبير الإكتواري ولجان التدقيق والمدققين الخارجيين، والذين يتم اختيارهم وفق أسس صارمة وذلك لأهمية دورهم والمسؤوليات التي توكل إليهم من اطلاع وتدقيق في معلومات الشركة (بلقط و حمانة، 2020، صفحة 53)
6. **الإفصاح والشفافية:** ويتمثل في دقة وشمولية الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية وأداء المنشأة، وذلك وفقا لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية (IFRS)، أو القواعد المحاسبية المطبقة، مع ضرورة ضمان توفير قنوات

توصيل المعلومات في الوقت المناسب لمستخدميها (اللايد، الشوبكي، و الحمدان، 2013، صفحة 102).

3. الدراسة التطبيقية:

1.3. الطريقة والأدوات:

- أداة الدراسة:

من أجل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على أداة الاستبيان باعتباره الأداة المناسبة لنوعية الدراسة كونها اعتمدت على متغيرات نوعية، وتوزيعها على عينة الدراسة وتجميعها، تم تفرغها وعرضها وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية النسخة 26 (SPSS.V26) Statistical Package for Social Science، واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار الفرضيات والوصول للنتائج النهائية للدراسة.

- المقياس المستخدم:

استخدمنا مقياس "Likert الخماسي" من أجل قياس إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الاستبانات كما يلي:

الجدول 1: مقياس "Likert الخماسي"

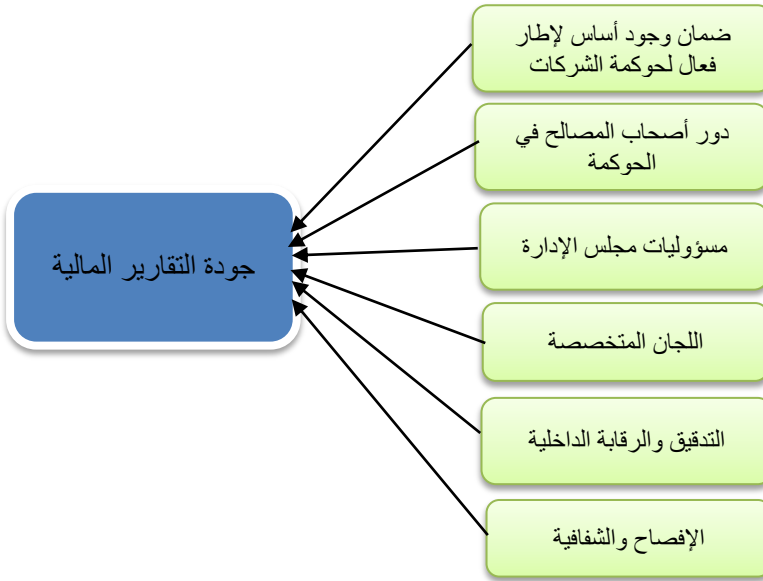
التصنيف	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الدرجة	01	02	03	04	05
المتوسط الحسابي	1,80-1	2,60-1,81	3,40-2,61	4,20-3,41	5-4,21

المصدر: من اعداد الباحثين.

- نموذج الدراسة:

تم تصميم نموذج الدراسة بالاستناد إلى التأصيل النظري المشار له أعلاه، والشكل الموالي يوضح نموذج الدراسة التطبيقية الذي انبثقت منه محاور وأسئلة الاستبيان:

الشكل 1: النموذج العام للدراسة التطبيقية



المصدر: من اعداد الباحثين.

- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في شركات التأمين الجزائرية، واقتصرت عينة الدراسة على الوكالات العاملة في كل من ولاية (عين تموشنت، مستغانم، تلمسان، وهران)، حيث تم توزيع 65 استمارة استبيان على عينة الدراسة، استرجعت منها 59 استبانة، وتم الغاء (05) استبانات لعدم توافقها لما تضمنته الاستبانة.

الجدول 2: توزيع الاستبانة

النسبة	العدد		
%100	65	الموزعة	
%7,7	05	الملغاة	المسترجعة
%83,1	54	الصالحة للتحليل	
%9,2	06	غير المسترجعة	

المصدر: من اعداد الباحثين.

2.3 عرض نتائج الدراسة:

- خصائص عينة الدراسة:

الفئة المستهدفة من مجتمع الدراسة هي فئة قسدية على حسب المركز الوظيفي داخل الشركة حيث تمثلت في كل من: مدير عام، عضو مجلس الإدارة، مراجع داخلي، مدير إدارة المخاطر بالشركة، والمحاسب المالي، وتحليل الوصفي لعينة مجتمعنا المستهدفة يتضح أن نسبة الموظفين الذين بلغت سنوات الخبرة لديهم بين 10 سنوات و20 سنة تمثل أغلبية العينة بما يعادل 50% من عينة الدراسة وهي مدة نرى أنها كافية حتى يتمكن كل موظف في خلالها اكتساب خبرة جيدة في الميدان، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 3: خصائص عينة الدراسة

النسبة	التكرار	الفئة	المتغير
14,8	8	مدير عام	المنصب الحالي
13,0	7	عضو مجلس الإدارة	
22,2	12	مراجع داخلي	
16,7	9	مدير إدارة المخاطر	
33,33	18	المسؤول المالي والمحاسبي	
38,9	21	أقل من 10 سنوات	سنوات الخبرة
50,0	27	بين 10 و20 سنة	
11,1	6	أكثر من 20 سنة	
100	54		العينة

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات spss.v26.

- اختبار صدق وثبات أداة الدراسة: تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

- أ. الصدق الظاهري للاستبانة: حيث تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (8) أعضاء من أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة عين تموشنت وبناء على التصويبات المقترحة من المحكمين تم صياغة الاستبانة في شكلها النهائي.
- ب. معامل الثبات (ألفا كرونباخ) للاستبانة: حيث تم احتساب معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة على حدة كما يلي:

الجدول 4: معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لمحوري الاستبيان

المحور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
المحور الأول: قياس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية	04	0,733
	03	0,648
	04	0,684
	03	0,805
	03	0,681
	04	0,714
المحور الثاني: جودة التقارير المالية	12	0,799

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات spss.v26.

ومن خلال اخضاع أسئلة الاستبانة لاختبار قوة الثبات باستخدام معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي وفق معادلة ألفا كرونباخ يلاحظ أن قيم ألفا كرونباخ كلها مرتفعة وتفوق الحد الأدنى المقدر بـ 60%، وهذا يعني أن الاستبانة المصممة صادقة، ويمكن الاعتماد عليها لإجراء الدراسة.

- الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

أ. نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الأول (قياس مدى تطبيق شركات التأمين لمبادئ الحوكمة) ويتكون هذا المحور من ستة أبعاد.

البعد الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات

بالاعتماد على الأدوات الإحصائية المبينة في الجدول رقم (5) يتبين أن أغلبية أفراد العينة كانت إيجابية حول مبدأ "ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات"، ويتضح ذلك من خلال العبارة رقم (01)، التي حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3,93) ويوزن نسبي (78,51%)، ما يدل على أن أغلب المبحوثين بشركات التأمين محل الدراسة يتفقون على أن الأنظمة الداخلية تتوافق وتشريعات الدولة، تليها العبارة رقم (04) التي تشير إلى أن الشركة تتبع نظاما محددًا للحوكمة بمتوسط حسابي بلغ (3,89) ويوزن نسبي (77,77%)، تم تليها العبارة الثالثة التي تنص على التوزيع الواضح للمهام وتحديد المسؤوليات والذي يعتبر من أهم متطلبات الحوكمة بمتوسط حسابي بلغ (3,85) ويوزن نسبي (77,03%)، أما العبارة رقم (02) كان رأي المبحوثين فيها محايدا فيما يتعلق بأن الأنظمة الداخلية ملائمة وقابلة للتطبيق حيث جاءت بمتوسط حسابي (3,19) ويوزن نسبي (63,70%).

وبصفة عامة يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات البعد الأول بلغ (3,71) وهي قيمة تقع في المجال (3,41 و 4,20) أي بدرجة موافقة، بانحراف معياري منخفض (0,319)، ويوزن نسبي (74,25%) يفوق الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة تساوي (16,374)، بمستوى دلالة (0,000)، وهي أقل من (0,05)، ما يدل على وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات وهذا راجع إلى أن الأنظمة الداخلية تتوافق وتشريعات الدولة، إضافة إلى توافر الشركة على نظام محدد ومكتوب للحوكمة.

الجدول 5: تحليل البعد الأول "ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	القيمة t	مستوى الدلالة	الرتبة
01	أنظمة داخلية تتوافق وتشريعات الدولة	3,93	0,508	78,51	13,381	0,000	01
02	أنظمة داخلية ملائمة وقابلة للتطبيق	3,19	0,754	63,70	1,804	0,033	04

03	0,000	9,989	77,03	0,627	3,85	توزيع واضح للمهام وتحديد للمسؤوليات	03
02	0,000	11,422	77,77	1,572	3,89	تتبع المؤسسة نظاما محددًا للحوكمة	04
-	0,000	16,374	74,25	0,319	3,71	فقرات البعد الأول	-

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادًا على مخرجات spss.v26.

البعد الثاني: "دور أصحاب المصالح في الحوكمة"

من نتائج الجدول رقم (6) نجد أن العبارة رقم (01) تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3,94) ووزن نسبي (78,88%)، وهذا ما يدل على أن أغلب المبحوثين يتفقون على احترام الشركات محل الدراسة لحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، تليها العبارة رقم (03) التي تنص على ضمان سهولة وحرية التواصل بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة بمتوسط حسابي بلغ (3,87) ووزن نسبي (77,40%)، تم تليها العبارة رقم (02) "متوسط حسابي بلغ (3,85) ووزن نسبي (77,03%)".

وبصفة عامة يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات البعد الثاني بلغ (3,88) وهي قيمة تقع في المجال (3,41 و 4,20) أي بدرجة موافقة، بانحراف معياري منخفض (0,533) ووزن نسبي (77,77%) يفوق الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة تساوي (12,233)، بمستوى دلالة (0,000)، وهي أقل من (0,05)، مما يدل على احترام الشركات لحقوق أصحاب المصالح، وسهولة تواصلهم مع مجلس الإدارة.

الجدول 6: تحليل البعد الثاني " دور أصحاب المصالح في الحوكمة "

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى النسبي	القيمة t	مستوى الدلالة	الرتبة
01	احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون	3,94	0,596	78,88	11,643	0,000	01
02	حق أصحاب المصلحة من الاطلاع على المعلومات التي لها علاقة مباشرة بمصالحهم	3,85	0,596	77,03	10,506	0,000	03
04	سهولة وحرية التواصل بين أصحاب المصالح ومجلس	3,87	0,616	77,40	10,388	0,000	02

						الإدارة	
-	0,000	12,233	77,77	0,533	3,88	فقرات البعد الثاني	-

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات spss.v26.

البعد الثالث: "مسؤوليات مجلس الإدارة"

من نتائج الجدول رقم (7) نجد أن العبارة رقم (01) والتي تؤكد على توافر مجلس الإدارة على الكفاءات والمؤهلات اللازمة لممارسة مهامهم احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3,96) ووزن نسبي (79,2%)، تليها العبارة رقم (04) التي تؤكد على ضمان المعاملة العادلة لجميع أصحاب المصالح من قبل مجلس الإدارة بمتوسط حسابي بلغ (3,93) ووزن نسبي (78,6%)، تم تليها العبارة رقم (03) بمتوسط حسابي بلغ (3,89) ووزن نسبي (77,8%)، وفي المرتبة الأخيرة العبارة رقم (02) بمتوسط حسابي بلغ (3,83) ووزن نسبي (76,6%).

وبصفة عامة يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات البعد الثالث بلغ (3,90) وهي قيمة تقع في المجال (3.41 و 4.20) أي بدرجة موافقة، بانحراف معياري منخفض (0,43) ووزن نسبي (78,05%) يفوق الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة تساوي (15,426)، بمستوى دلالة (0,000)، وهي أقل من (0,05)، مما يدل على موافقة أفراد العينة على مسؤوليات مجلس الإدارة في الحوكمة.

الجدول 7: تحليل البعد الثالث "مسؤوليات مجلس الإدارة"

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى النسبي	القيمة t	مستوى الدلالة	الرتبة
01	الكفاءات والمؤهلات اللازمة لممارسة مهامهم	3,96	0,474	79,2	14,918	0,000	01
02	المراقبة الدقيقة لتنفيذ السياسات المحددة	3,83	0,575	76,6	10,657	0,000	04
03	يسعى مجلس الإدارة الى ضمان استقلالية المراجع الخارجي.	3,89	0,538	77,8	12,144	0,000	03
04	يضمن مجلس الإدارة المعاملة العادلة لجميع أصحاب المصالح.	3,93	0,470	78,6	14,479	0,000	02
-	فقرات البعد الثالث	3,90	0,430	78,05	15,426	0,000	-

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات spss.v26.

البعد الرابع: "اللجان المتخصصة"

نتائج الجدول رقم (8) نجد أن العبارة رقم (02) تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3,93) ووزن نسبي (78,6%)، وهذا ما يدل على أن أغلب المبحوثين يتفقون على حرص مجلس الإدارة على تعيين لجنة إدارة مخاطر، وهي نتيجة منطقية نظراً لخصوصية عمل شركات التأمين، تم تليها العبارة رقم (01) التي تؤكد على تعيين مجلس الإدارة لجنة حوكمة والذي يعتبر من أهم متطلبات تطبيق الحوكمة في قطاع التأمين بمتوسط حسابي بلغ (3,89) ووزن نسبي (77,8%)، تم تليها العبارة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3,87) ووزن نسبي (77,4%).

وبصفة عامة يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات البعد الرابع بلغ (3,90) وهي قيمة تقع في المجال (3,41 و 4,20) أي بدرجة موافقة، بانحراف معياري منخفض (0,507) ووزن نسبي (78,14%) يفوق الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة تساوي (13,140)، بمستوى دلالة (0,000)، وهي أقل من (0,05)، مما يدل على موافقة أفراد العينة على تعيين مجلس الإدارة لجنة حوكمة ولجنة إدارة مخاطر منبثقة عنه، تتضمن هذه اللجان أعضاء مستقلين وغير مستقلين.

الجدول 8: تحليل البعد الرابع "اللجان المتخصصة"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى النسبي	القيمة t	مستوى الدلالة	الرتبة
01	يعين مجلس الإدارة لجنة حوكمة	3,89	0,604	77,8	10,81 5	0,000	02
02	يعين مجلس الإدارة لجنة إدارة مخاطر	3,93	0,544	78,6	12,50 0	0,000	01
03	تتضمن اللجان المتخصصة على أعضاء مستقلين وغير مستقلين	3,87	0,584	77,4	10,94 7	0,000	03
-	فقرات البعد الرابع	3,90	0,507	78,14	13,14 0	0,000	-

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات spss.v26.

البعد الخامس: "التدقيق والرقابة الداخلية"

من نتائج الجدول رقم (9) نجد أن العبارة رقم (01) تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3,98) ووزن نسبي (79,6%)، وهذا ما يدل على أن أغلب المبحوثين يتفقون على أن عملية المراجعة الداخلية بشركة التأمين تتم بواسطة شخص مؤهل، تليها العبارة رقم (02) التي تؤكد التزام شركات التأمين القيام بمراجعة خارجية سنوية للتسجيلات والمعلومات المالية بواسطة مراجع مستقل وكفؤ ومؤهل وفقاً لمعايير المراجعة العالية الجودة بمتوسط حسابي بلغ (3,96) ووزن نسبي (79,2%)، تم تليها العبارة الأخيرة التي تنص على تعيين خبير اکتواري يتمتع بالاستقلالية والكفاءة بمتوسط حسابي بلغ (3,93) ووزن نسبي (78,6%).

وبصفة عامة يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات البعد الخامس بلغ (3,95) وهي قيمة تقع في المجال (3,41 و 4,20) أي بدرجة موافقة، بانحراف معياري منخفض (0,388) ووزن نسبي (79,13%) يفوق الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة تساوي (18,085)، بمستوى دلالة (0,000)، وهي أقل من (0,05)، مما يدل على موافقة أفراد العينة على وجود مبدأ التدقيق والرقابة الداخلية.

الجدول 9: تحليل البعد الخامس "التدقيق والرقابة الداخلية"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى النسبي	القيمة t	مستوى الدلالة	الرتبة
01	تتم عملية المراجعة الداخلية بشركة التأمين بواسطة شخص مؤهل	3,98	0,495	79,6	14,573	0,000	01
02	مراجعة خارجية سنوية للتسجيلات والمعلومات المالية بواسطة مراجع مستقل وكفؤ ومؤهل وفقاً لمعايير المراجعة العالية الجودة	3,96	0,474	79,2	14,918	0,000	02
03	تعيين خبير اکتواري يتمتع بالاستقلالية والكفاءة	3,93	0,470	78,6	14,479	0,000	03
-	فقرات البعد الخامس	3,95	0,388	79,13	18,085	0,000	-

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات spss.v26.

البعد السادس: "الإفصاح والشفافية"

من نتائج الجدول أدناه نجد أن العبارة رقم (03) تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3,78) ووزن نسبي (75,6%)، وهذا ما يدل على أن أغلب المبحوثين يتفقون على أن الشركات محل الدراسة تقدم صورة واضحة عن المخاطر المتوقعة، تليها العبارة رقم (01) التي تؤكد على أن الشركات تقوم بالإفصاح عن القرارات الجوهرية التي صدرت خلال السنة بمتوسط حسابي بلغ (3,76) ووزن نسبي (75,2%)، تم تليها العبارة رقم (04) التي تعبر على أن الشركات تفصح عن درجة تطبيق الحوكمة بمتوسط حسابي بلغ (3,72) ووزن نسبي (74,4%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة رقم (02) "الإفصاح عن خططها وأهدافها المستقبلية" بمتوسط حسابي بلغ (3,67) ووزن نسبي (73,4%).

وبصفة عامة يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات البعد الخامس بلغ (3,73) وهي قيمة تقع في المجال (3,41 و 4,20) أي بدرجة موافقة، بانحراف معياري منخفض (0,669) ووزن نسبي (74,63%) يفوق الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة تساوي (8,033)، بمستوى دلالة (0,000)، وهي أقل من (0,05)، مما يدل على موافقة أفراد العينة على وجود مبدأ الإفصاح والشفافية.

الجدول 10: تحليل البعد السادس "الإفصاح والشفافية"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	القيمة t	مستوى الدلالة	الرتبة
01	الإفصاح عن القرارات الجوهرية التي صدرت خلال السنة	3,76	0,725	75,2	7,694	0,000	02
02	الإفصاح عن خططها وأهدافها المستقبلية	3,67	0,869	73,4	5,639	0,000	04
03	تقديم صورة واضحة عن المخاطر المتوقعة	3,78	0,718	75,6	7,959	0,000	01
04	الإفصاح عن درجة تطبيق المؤسسة لقواعد حوكمة الشركات	3,72	0,834	74,4	6,366	0,000	03
-	فقرات البعد الخامس	3,73	0,669	74,63	8,033	0,000	-

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات spss.v26.

اجمالي أبعاد المحور الأول:

تشير النتائج المعروضة في الجدول الموالي رقم (11) إلى تبني الشركات محل الدراسة لمبادئ حوكمة شركات التأمين، حيث أن إجابات عينة الدراسة تشير إلى موافقة مرتفعة على عبارات الأبعاد (ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، دور أصحاب المصالح في الحوكمة، مسؤوليات مجلس الإدارة، اللجان المتخصصة، التدقيق والرقابة الداخلية، الإفصاح والشفافية)، بمتوسط حسابي ينحصر بين (3.41 و 4.2)، وانحراف معياري منخفض (0,375)، ووزن نسبي (77,00%)، وبمستوى معنوية (0.000) وهو أقل من (0.05)، وكانت الموافقة على أغلب عبارات هذه المبادئ الستة مرتفعة .

حيث حقق مبدأ التدقيق والرقابة الداخلية أعلى نسبة موافقة بوزن نسبي (79,13%) وبمتوسط حسابي (3,95) وبمستوى معنوية (0.000)، وهذا ما يدل على موافقة المستجيبين على وجود تدقيق ورقابة داخلية. كذلك الموافقة على المبدئين (اللجان المتخصصة ومسؤوليات مجلس الإدارة) حققت نسبة موافقة عالية ومقاربة بمتوسط حسابي (3,90) وبوزن نسبي (78,14% و 78,05%) وبمستوى معنوية (0.000)، ما يعكس توافر الشركات محل الدراسة على مجالس إدارة تتمتع بالكفاءة والاستقلالية تضمن وجود لجان متخصصة منبثقة عنها، كذاك الإجابات حول مبدأ دور أصحاب المصالح في الحوكمة جاءت بوزن نسبي (77,77%) وبمتوسط حسابي (3,88) وبمستوى معنوية (0.000)، ما يعكس احترام حقوق أصحاب المصالح، في المرتبة الأخيرة نجد المبدئين (الإفصاح والشفافية و ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات) حققت نسبة موافقة متقاربة بمتوسط حسابي (3,73 و 3,71) وبوزن نسبي (77,00% و 74,25%) وبمستوى معنوية (0.000).

الجدول 11: اجمالي أبعاد المحور الأول

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى النسبي	القيمة t	مستوى الدلالة	الرتبة
01	وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات	3,713	0,319	74,25	16,374	0,000	06
02	دور أصحاب المصالح في الحوكمة	3,888	0,533	77,77	12,233	0,000	04
03	مسؤوليات مجلس	3,902	0,430	78,05	15,426	0,000	03

						الإدارة	
02	0,000	13,140	78,14	0,507	3,907	اللجان المتخصصة	04
01	0,000	18,085	79,13	0,388	3,956	التدقيق والرقابة الداخلية	05
05	0,000	8,033	74,62	0,669	3,731	الإفصاح والشفافية	06
-	0,000	16,654	77,001	0,375	3,850	أبعاد المحور الأول	-

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات spss.v26.

ب. نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثاني (جودة التقارير المالية)

يلاحظ من نتائج الجدول رقم (12) عن وجود اتفاق بنسبة (79,42%) من المبحوثين على إجمالي فقرات البعد الثاني بمتوسط حسابي بلغ (3,9714) وهي قيمة تقع في المجال (3.41 و 4.20) أي بدرجة موافقة، بانحراف معياري منخفض (0,388)، وقيمة t المحسوبة تساوي (18,085)، بمستوى دلالة (0,000)، وهي أقل من (0,05)، وحققت العبارة الأولى التي تؤكد على أنه يتم الإفصاح عن جميع التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي أعلى نسبة موافقة بمتوسط حسابي بلغ (4,0741) وبوزن نسبي (81,48%) وقيمة اختبار t (18,446) بمستوى دلالة (0,000)، مما يدل على وجود اجماع بدرجة كبيرة لدى المستجوبين على وجود افصاح شامل وفق النظام المحاسبي المالي لكافة القوائم المالية التي تصدرها شركات التأمين محل الدراسة.

بينما احتلت المرتبة الأخيرة العبارة رقم (09) والتي تنص على أن تتوفر المؤسسة من خلال تقاريرها المالية معلومات محاسبية تساهم بصفة معتبرة بالتنبؤ الدقيق، ما يؤدي إلى تخفيض حالة عدم بمتوسط حسابي بلغ (3,8704) وبوزن نسبي (77,40%).

الجدول 12: تحليل المحور الثاني (جودة التقارير المالية)

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى النسبي	القيمة t	مستوى الدلالة	الرتبة
01	الإفصاح عن جميع التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي	4,0741	,42789 0	81,48	18,446	0,000	01
02	اعداد تقارير مالية واضحة ومفهومة من قبل المستخدمين	3,9630	,58157 0	79,25	12,168	0,000	06
03	اعداد التقارير المالية بطريقة موضوعية	3,9815	,65849 0	79,62	10,953	0,000	05

07	0,000	13,119	78,88	,52903 0	3,9444	اعداد تقارير مالية تتمتع بالملائمة	04
04	0,000	14,298	80	,51396 0	4,0000	اعداد التقارير المالية بطريقة تساعد المستخدم على إجراء المقارنات	05
10	0,000	13,023	77,77	,50157 0	3,8889	تعلم المؤسسة على توفير الموثوقية في المعلومات المالية	06
03	0,000	39,977	80,74	,19063 0	4,0370	يتم الإفصاح عن جميع بنود التقارير المالية في الوقت المناسب	07
02	0,000	15,763	81,11	,49208 0	4,0556	تحرص المؤسسة على مراجعة تقاريرها المالية من قبل محافظ الحسابات	08
11	0,000	9,115	77,40	,70165 0	3,8704	توفر المؤسسة من خلال تقاريرها المالية معلومات محاسبية تساهم بصفة معتبرة بالتنبؤ الدقيق، ما يؤدي إلى تخفيض حالة عدم التأكد	09
07	0,000	12,315	78,88	,56357 0	3,9444	تسمح التقارير المالية بتلبية احتياجات جميع المستخدمين من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة	10
08	0,000	10,633	78,51	,63992 0	3,9259	اعداد التقارير المالية وفقا للمعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية	11
09	0,000	8,510	78,14	,78352 0	3,9074	تتوافر المؤسسة على نظام معلومات محاسبي يساهم في تحسين جودة المعلومة المحاسبية	12
	0,000	20,822	79,42	,34281 0	3,9714	جميع عبارات المحور الأول	

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتمادا على مخرجات spss.v26.

4. اختبار الفرضيات

يلاحظ من خلال الجدول الموالي ثبات صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة، كون مستوى الدلالة f تساوي 0.011 وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) ومنه قبول الفرضية الرئيسية التي استندت إليها الدراسة أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية، ويلاحظ أن معامل الارتباط R بين تطبيق حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية بلغ (0,536) وهذا يدل على وجود علاقة طردية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق حوكمة شركات التأمين وجودة التقارير المالية، كما يلاحظ أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.287) وبالتالي يكمن القول أن تطبيق مبادئ الحوكمة في شركات التأمين يؤثر فقط بنسبة 28.7 % على جودة التقارير المالية، وهناك عوامل أخرى تؤثر على جودة التقارير المالية.

وإذا نظرنا إلى مستوى دلالة معنوية t في الجدول نجد أن هذا التأثير راجع إلى مبدأ الإفصاح والشفافية بقيمة (3,925) عند مستوى دلالة 0.000 بينما لا تؤثر المبادئ الأخرى على جودة التقارير المالية

الجدول 13: أثر تطبيق مبادئ حوكمة شركات التأمين وجودة التقارير المالية

المتغير التابع y	sig	قيمة f	اختبار t للنموذج		معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	معامل الانحدار b	المتغيرات المستقلة
			Sig	قيمة t				
جودة التقارير المالية	0.011	3.154	0,505	0,671	0,287	0,536	0,097	ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات
			0,314	1,018			0,153	دور أصحاب المصالح في الحوكمة
			0,677	-			-	مسؤوليات مجلس الإدارة
			0,419	-			0,090	اللجان المتخصصة
			0,692	-			-	التدقيق والرقابة الداخلية
			0,398	-			0,073	الإفصاح والشفافية
			0,241	-			-	
0,000	3,925	0,204						
		0,312						

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات spss.v26.

الإجابة على فرضيات الدراسة:

من خلال الجدول رقم واختبار t-test نستنتج مايلي:

1. عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي رفض الفرضية الأولى
2. عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ دور أصحاب المصالح في الحوكمة عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي رفض الفرضية الثانية
3. عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي رفض الفرضية الثالثة
4. عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ اللجان المتخصصة عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي رفض الفرضية الرابعة
5. عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ التدقيق والرقابة الداخلية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي رفض الفرضية الخامسة
6. عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الإفصاح والشفافية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي قبول الفرضية السادسة

5. خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تبني شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة شركات التأمين وأثر تطبيق هذه المبادئ على تحقيق جودة التقارير المالية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وهي كما يلي:

- تبني الشركات محل الدراسة لمبادئ حوكمة شركات التأمين، حيث أن إجابات عينة الدراسة تشير إلى موافقة مرتفعة على عبارات الأبعاد (ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، دور أصحاب المصالح في الحوكمة، مسؤوليات مجلس الإدارة، اللجان المتخصصة، التدقيق والرقابة الداخلية، الإفصاح والشفافية)،
- وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية كون مستوى الدلالة f تساوي 0.011 وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) ومنه قبول الفرضية الرئيسية

- وجود علاقة طردية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق حوكمة شركات التأمين وجودة التقارير المالية، حيث أن معامل التحديد R^2 بلغ (0.287) وبالتالي يكمن القول أن تطبيق مبادئ الحوكمة في شركات التأمين يؤثر فقط بنسبة 28.7% على جودة التقارير المالية، وهناك عوامل أخرى تؤثر على جودة التقارير المالية.
 - عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي رفض الفرضية الأولى
 - عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ دور أصحاب المصالح في الحوكمة عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي رفض الفرضية الثانية
 - عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي رفض الفرضية الثالثة
 - عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ اللجان المتخصصة عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي رفض الفرضية الرابعة
 - عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ التدقيق والرقابة الداخلية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي رفض الفرضية الخامسة
 - وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الإفصاح والشفافية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي قبول الفرضية السادسة
- وبناء على نتائج الدراسة توصي الباحثان على:
- أنه يجب على كافة شركات التأمين العاملة في السوق الجزائري السعي والحرص على تطبيق مبادئ حوكمة شركات التأمين وزيادة وعي هذه الشركات من خلال عقد الورشات والمؤتمرات لشرح طرق تبنيها في قطاع التأمين.
 - تأهيل وتكوين المورد البشري في مجال حوكمة شركات التأمين باعتباره المسؤول الأول عن التطبيق السليم لهاته المبادئ.

6. قائمة المراجع:

- International Association Of Insurance Supervisors .(2003). insurance core principles, standards, guidance and assessment methodology .*
- Najjar, N. j. (2013). The Impact of Corporate Governance on the Insurance Firm's Performance in Bahrain. International Journal of Learning and Development, 3(2). doi:10.5296/ijld.v3i2.3511*
- Ntim, C. G. (2017). DEFINING CORPORATE GOVERNANCE: SHAREHOLDER VERSUS STAKEHOLDER MODELS. Dans Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance. usa.*
- Rezaee, z. (2003). The six-legged stool, (High-Quality Financial Reporting). strategic finance, 84(8).*
- أميرة أحسن بلقط، و كمال محمد العربي حمانة. (2020). أثر حوكمة الشركات على تحقيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع التأمين الجزائري حالة شركات التأمين saa,caar,caat مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 5(العدد 13)، 48-64.
- أميرة فتحة، أمين مخفي، و هشام حريز. (2020). انعكاس تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية. مجلة دفاتر بوادكس، 10(02)، 145-158. حاج فويدر قورين. (2020). دور نظام حوكمة الشركات في الرفع من جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة مؤسسة باتيميتال بعين الدفلى. مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج فى الاقتصاد العالمي، 14(1)، 185-201.
- سميرة جوادي ، و نوال بن عمارة . (2019). مدى التزام شركات التأمين الجزائرية بتطبيق قواعد الإفصاح والشفافية لإرساء مبادئ الحوكمة- بالتطبيق على عينة من شركات التأمين الجزائرية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06(العدد 03)، 322-340.
- علي عبد الغاني اللايذ، يونس عليان الشويكي، و يوسف نيسان الحمدان. (2013). اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية. مجلة التقني، 26(4).
- نور الدين سنجاق الدين. (2022). واقع تطبيق أسس الحوكمة الخاصة بقطاع التأمين بالتطبيق على شركات التأمين الجزائرية. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05(العدد 01)، 1255-1275.

8. ملاحق :

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,536 ^a	,287	,196	,29744

a. Prédicteurs : (Constante), الإفصاح والشفافية, إطار فعال للحوكمة, مسؤوليات مجلس الإدارة, التدقيق والرقابة الداخلية, دور أصحاب المصالح, اللجان المتخصصة
b. Variable dépendante : جودة التقارير المالية

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1,674	6	,279	3,154	,011 ^b
	de Student	4,158	47	,088		
	Total	5,832	53			

Variable dépendante : جودة التقارير المالية

b. Prédicteurs : (Constante), الإفصاح والشفافية, إطار فعال للحوكمة, مسؤوليات مجلس الإدارة, التدقيق والرقابة الداخلية, دور أصحاب المصالح, اللجان المتخصصة

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés			Corrélations		
	B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.	simple	Partielle	Partielle
(Constante)	3,266	,597		5,470	,000			
إطار فعال للحوكمة	,097	,144	,093	,671	,505	,137	,097	,083
دور أصحاب المصالح	,153	,150	,245	1,018	,314	,193	,147	,125
مسؤوليات مجلس الإدارة	-,090	,214	-,116	-,419	,677	,132	-,061	-,052

اللجان المتخصصة	-,073	,184	-,112	-	,692	,179	-,058	-,049
التدقيق والرقابة الداخلية	-,204	,172	-,240	-	,241	,165	-,171	-,146
الإفصاح والشفافية	,312	,079	,629	3,92	,000	,480	,497	,483
				,398				
				1,18				
				9				
				5				

Variable dépendante : جودة_التقارير_المالية